الأمم المتحدة

S/2001/182

مجلس الأمن

Distr.: General
28 February 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

تجدون طيه القرار الذي اعتمده مؤتمر قمة زعماء ورؤساء تجمع دول الساحل والصحراء بشأن قضية لوكربي (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مبارك حسين رحمة الله
القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم

280201 280201 01-26970 (A)
0126970

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

القرار الذي اعتمده مؤتمر قمة زعماء ورؤساء تجمع دول الساحل والصحراء بشأن قضية لوكربي

إن زعماء ورؤساء تجمع دول الساحل والصحراء، إذ يجتمعون في الخرطوم بجمهورية السودان بمناسبة الدورة الثالثة لقمتهم المعقودة في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١،

وقد استعرضوا مراحل ما سمي بقضية لوكربي، ولا سيما القرار السياسي الصادر عن المحكمة الاسكتلندية في كامب زيست،

وإذ يشيرون إلى القرارات السابقة التي اتخذها تجمع دول الساحل والصحراء والقرارات التي اتخذتها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، التي أثنت جميعها على التصرف الرزين والجدير بالثناء للجماهيرية العربية الليبية وبالتعاون الذي أبدته طوال هذه القضية،

وقد نظروا في موقف الجماهيرية،

وقد أكدوا من جديد مبدأ التضامن وجميع المبادئ الأخرى المنصوص عليها في المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء،

١ - **يطالبوا** مجلس الأمن بالرفع الفوري والدائم للقرار المتعلق بتعليق الحظر الذي كان قد فرض على الجماهيرية، والذي لم يعد له ما يبرره من الناحية الأدبية أو القانونية نظرا لانتهاء المحاكمة؛

٢ - **يطلبوا** أن يفرج فورا عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي حُكم عليه بناء على معطيات سياسية لا صلة لها بالقانون أو العدالة؛

٣ - **يناشدوا** المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، أن تمارس أقصى الضغوط السياسية وأن توجه التعليمات إلى مختلف لجانها الفرعية لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل رفع الحظر وإنهاء المشكلة.